

نقد يحكم بكره شيء وهو لا يستحق الكره ، وقد يحكم بحب شيء وهو لا يستحق الحب .

إذن فالحق سبحانه وتعالى يأتي بالأشياء مخالفة لأحكامك ، فحسبي أن تكثرها شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا ، فقد رداها في المقارنة أن الكره منك وجعل الخير في المرأة من الله ، فلا تجعل جانب الكره منك يتغلب على جانب جعل الخير من الله . ويقول الحق من بعد ذلك :

﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ  
وَأَتَيْتُمْ أَحَدَهُنَّ فِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ  
شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾

فإذا ضاقت بك المسائل ، بعد أن عاشرت بالمعروف ولم يعد ممكنا أن تستمر الحياة الزوجية في إطار يرضى عنه الله ، وتخاف أن تظلت من نفسك إلى ما حرم الله ، ماذا تفعل ؟ يقول سبحانه : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ، أي لك أن تستبدل مادامت المسألة متصلة إلى جرح منهج الله ، وعليك في هذا الاستبدال أن ترضى المنهج الإيماني مثلما أشار به سيدنا الحسن رضي الله عنه على الرجل الذي كان يستنيره في واحد جاء لينخطب ابنته . قال سيدنا الحسن - رضي الله عنه - : إن جاءك الرجل الصالح فزوجه ، فإنه إن أحب ابنتك أكرمها ، وإن كرمها لم يظلمها .

والحق يقول : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج » فهذا يعني أن الرغبة قد انصرفت عن الأولى نهائيا ، ولا يمكن التغلب عليها بغير الانحراف عن المنهج . وقد يحدث أن يضيق الرجل بزوجه وهو لا يعاني من إلحاح في الناحية الفيزيائية ، فيطلقها ولا يتزوج ، فما شروط المنهج في هذا الأمر ؟

يقول الحق : « وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا » . كلمة « قنطار » وكلمة « قنطرة » مأخوذة من الشيء العظيم . وقنطار تعني « المال » . وقدره قديما بأنه مل - مَسْك البقرة ، وه المسك ، هو الجلد ، فعندما يتم صلب البقرة يصبح جلدها مثل القرية ، وملء مَسْكها يسمى قنطارا ، والقنطار المعروف عندنا الآن له سمة وزنية ، والحق حين يعظم المهر بقنطار يقول : « وآتيتم إحداهن قنطارا » فهو يأبى لنا بمثل كبير ويتهانا بقوله : « فلا تأخذوا منه شيئا » . لماذا ؟ لأنك يجب أن تفهم أن المهر الذي تدفعه ليس منساحا على زمن علاقتك بالمرأة إلى أن تنتهي حياتكما ، بل المهر مجعول تمنا للبضع الذي أباحه الله لك ولوللحظة واحدة ، فلا تحسبها بمقدار ما مكنت منك ، لا ، إنما هو ثمن البضع ، فقد كشفت نفسها لك وتمكنت منها ولومرة واحدة .

إذن فهذا القنطار عمره ينتهي في اللحظة الأولى ، لحظة تمكُّنك منها . « وآتيتم إحداهن قنطارا » وهذه هي المألة التي قال فيها سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : أخطأ عمر وأصاب امرأة ، لأنه كان يتكلم في غلاء المهور ، فقالت له المرأة : كيف تقول ذلك والله يقول : « وآتيتم إحداهن قنطارا » ، فقال : أصابت امرأة وأخطأ عمر .

عن عمر رضي الله عنه أنه نهي وهو على المنبر عن زيادة صداق المرأة على أربعمئة درهم ثم نزل ، فاعترضته امرأة من قريش فقالت : أما سمعت الله يقول : ( وآتيتم إحداهن قنطارا ) ؟ فقال : اللهم عذرا كل الناس أفقه من عمر ثم رجع فركب المنبر فقال : « إني كنت قد نهيكم أن تزيدوا في صدقاتهن على أربعمئة درهم فمن شاء أن يعطى من ماله ما أحب »<sup>(١)</sup> .

وعن عبدالله بن مصعب أن عمر - رضي الله عنه - قال : « لا تزيدوا في مهر النساء على أربعين أوقية من فضة ، فمن زاد أوقية جعلت الزيادة في بيت المال ، فقالت امرأة : ما ذاك لك ، قال ولم ؟ فقالت : لأن الله تعالى يقول : « وآتيتم إحداهن قنطارا » فقال عمر : « امرأة أصابت ورجل أخطأ » .

(١) رواه سعيد بن منصور ، وأبو يعلى .

ثم ينكر القرآن مجرد فكرة الأخذ فيقول : « تأخذونه بيتانا وإثما مينا » لماذا ؟ لأنه ليس ثمن استمتاعك بها طويلا ، بل هو ثمن تمكثك منها ، وهذا يحدث أول ما دخلت عليها . وإن أخذت منها شيئا من المهر بعد ذلك فأنت آثم ، إلا إذا رضيت بذلك ، والإثم المين هو الإثم المحبط .

ويأتى الحق من بعد ذلك بمزيد من الاستنكار فيقول : « وكيف تأخذونه » . إنه استنكار لعملية أخذ شيء من المهر بحيثية الحكم فيقول :

﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ  
إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا  
غَلِيظًا ۝ ﴾

فلو أدركتم كل الكيفيات فلن تجدوا كيفية تبرر لكم الأخذ ، لماذا ؟ لأن الحق قال : « وكيف تأخذونه » وانظر للتعليل : « وقد أفضى بعضكم إلى بعض » . إذن فثمن البضع هو الإفضاء ، وكلمة « أفضى بعضكم إلى بعض » كلمة من إله ، لذلك تأخذ كل المعاني التي بين الرجل والمرأة ، وه « أفضى » مأخوذة من « الفضاء » والفضاء هو المكان الواسع ، وه « أفضى بعضكم » يعنى دخلتم مع بعض دخولاً غير مضيق .

إذن فالإفضاء معناه : أنكم دخلتم معا أوسع مداخله ، وحسبك من قعة للمداخله أن حورنها التي تسترها عن أبيها وعن أخيها وحتى عن أمها وأختها تبينها لك ، ولا يوجد إفضاء أكثر من هذا ، ودخلت معها في الاتصال الواسع ، أنفاسك ، ملامستك ، مباشرتك ، معاشرتك ، مدخلك ، مخرجك ، في حمامك ، في المطبخ ، في كل شيء حدثت إفضاءات ، وأنت ملأمت قد أفضيت لها وهي قد أفضت لك كما قال الحق أيضا في المداخله الشاملة :

## ﴿ مَنْ لِبَاسٍ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَمْ نَ ﴾

(من الآية ١٨٧ سورة البقرة)

أى شيء تريد أكثر من هذا ؟! ولذلك عندما تشتد امرأة على زوجها ، قد يغضب ، ونقول له : يكفيك أن الله أحل لك منها ما حرمه على غيرك ، وأعطتك عرضها ، فحين تشتد عليك لا تغضب ، وتذكر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي »<sup>(١)</sup> .

« وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً » والميثاق هو : العهد يؤخذ بين اثنين ، ساعة سألت وليها : « زوجنى » فقال لك : زوجتك ، ومفهوم أن كلمة الزواج هذه ستمطى أسرة جديدة ، وكل ميثاق بين خلق وخلق فى غير العرض هو ميثاق عاوى ، إلا الميثاق بين الرجل والمرأة التى يزوجها ؛ فهذا هو الميثاق الغليظ ، أى غير اللين ، والله لم يصف به إلا ميثاق النبين فوصفه بأنه غليظ<sup>(٢)</sup> ، ووصف هذا الميثاق بأنه غليظ . ففى هذه الآية « أفضى بعضكم إلى بعض » فهنا إفضاء وفى آية أخرى يكون كل من الزوجين لباساً وستراً للآخر « من لباس لكم وأنتم لباس لهن » وهذا كان الميثاق غليظاً ، وهذا الميثاق الغليظ يحتم عليك إن تعثرت العشرة أن تتحملها وتعاملها بالمعروف ، وإن تعذرت وليس هناك فائدة من استدامتها فيصح أن تسبها ، فإن كنت قد أعطينها قنطاراً إياك أن تأخذ منه شيئاً ، لماذا ؟ لأن ذلك هو ثمن الإفضاء ، ومادام هذا القنطار هو ثمن الإفضاء وقد تم ، فلا تأخذ منه شيئاً ، فالإفضاء ليس شائعاً فى الزمن كى توزعه ، لا .

والحق يقول : « وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً » هنا يجب أن نفهم أن الحق حين يشرع فهو يشرع الحقوق ، ولكنه لا يمنع الفضل ، بدليل أنه قال :

## ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾

(من الآية ٢ سورة النساء)

(١) رواه الترمذى من عائشة ، ورواه ابن ماجه عن ابن عباس ورواه الطبرانى فى الكبير عن مطربة .

(٢) الآية رقم ٧ من سورة الأحزاب .

إذن فيه فرق بين الحق وما طلب لكم ، والأثر يحكى عن القاضي الذى قال لقومه : أنتم اخترتمون لأحكم فى النزاع القائم بينكم فهذا تريدون مني ؟ ! أأحكم بالعدل أم بما هو خير من العدل ؟ فقالوا له : وهل يوجد خير من العدل ؟ قال : نعم ، الفضل . فالعدل : أن كل واحد يأخذ حقه ، والفضل : أن تتنازل عن حقتك وهو يتنازل عن حقه ، وتنتهى المسألة . إذن فالفضل أحسن من العدل ، والحق سبحانه وتعالى حين يشرع الحقوق يضع الضمانات ، ولكنه لا يمنع الفضل بين الناس :

فيقول - جل شأنه - :

﴿ وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾

( من الآية ٢٢٧ سورة البقرة )

ويقول الحق فى آية النِّين :

﴿ وَلَا تَقْرَأُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِنَّكَ أَجِلُهُ . ذَلِكَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْرَبُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ﴾

( من الآية ٢٨٢ سورة البقرة )

وبإبركم الحق أن توثقوا النِّين . . لأنكم لا تحمون مال الدائن فحسب بل تحمون النِّين نفسه ، لأنه حين يعلم أن الدِّين موثق عليه ومكتوب عليه فلن ينكروه ، لكن لو لم يكن مكتوباً فقد تُحْدِثُهُ نفسه أن ينكروه ، إذن فالحق يجمع الدائن والمدين من نفسه قال : « ولا تسأموا أن تكتبوه » ، وقال بعدها :

﴿ فَإِنَّ أَمِنْ بَعْضِكُمْ بِبَعْضٍ فَلْيُوْدِ الَّذِي آوَىٰ مِنْ أَمْنَتِهِ ﴾

( من الآية ٢٨٣ سورة البقرة )

فقد تقول لمن يستدين منك : لا داعى لكتابة إيصال وصكِّ بني وبينك ، وهذه أريحية لا يمنحها الله فإدام قد أمن بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فليؤدِّ الذى آوَىٰ من أَمْنَتِهِ .

ومادام قد جعل للفضل مجالاً مع تسجيل الحقوق فلا تنسوا ذلك . فما بالنا بالميثاق الغليظ بين الرجل والمرأة . . . وغلظ الميثاق إنما يتأتى بما يتطلبه الميثاق ، ولا يوجد ميثاق أغلظ مما أخذ الله من النبيين وما بين الرجل والمرأة ؛ لأنه تعرض لمسألة لا تباح من الزوجة لغير زوجها ، ولا من الزوج لغير زوجته . إن على الرجل أن يوفى حق المرأة ولا يصح أن ينقصها شيئاً إلا إذا تنازلت هي . فقد سبق أن قال الحق :

﴿ فَإِنْ طَلِقَ لَكَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْحًا مَرِيئًا ﴾

( من الآية ٤ سورة النساء )

ومادامت النفس قد طابت ، إذن فالرضا بين الطرفين موجود ، وذلك استطراف أنسى بين الرجل والمرأة . فظهر حقها ، ولكن لا يجب أن يقبض بالفعل ، فهو في ذمة الزوج ، إن شاء أعطاه كله أو أنكره كله أو أعطى بعضه وأخر بعضه . ولكن حين تفصل الزوجة بعد الدخول يكون لها الحق كاملاً في مهرها ، إن كان قد أنكره كله فالواجب أن تأخذه ، أو تأخذ الباقي لها إن كان قد دفع جزءاً منه كمقدم صدق . ولكن حين تنتقل ملكية المهر إلى الزوجة يفتح الله باب الرضا والتراضي بين الرجل والمرأة فقال : ﴿ فَإِنْ طَلِقَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْحًا مَرِيئًا ﴾ فهو هبة تخرج عن تراخي . وذلك مما يؤكد دوام العشرة والألفة والمودة والرحمة بين الزوجين . وبعد ذلك يبقى حكم آخر . حب أن الخلاف استمر بين الرجل والمرأة .

حالة تكره هي وتحب أن تخرج منه لا جناح أن تفتلى منه نفسها ببعض المال لأنها كارهة ، ومادامت هي كارهة ، فيضطرب هو إلى أن يبقى بزوجته جديدة ، إذن فلا مانع أن تختلع المرأة منه بشيء نعطيه للزوج :

﴿ فَإِنْ عَفِمْتُمْ أَوْ يُعْفَ عَنْكُمْ اللَّهُ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْمَا فِيمَا أَفْتَدْتُمْ بِهِ ﴾

( من الآية ٢٢٩ سورة البقرة )

والحق سبحانه وتعالى أراد أن يعطينا الدليل على أن حق المرأة يجب أن يحفظ لها ، ولذلك جاء بأسلوب تناول مسألة أخذ الزوج لبعض مهر الزوجة في أسلوب التعجب :

﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُمْ مِنْكُمْ مِمَّا فَلَاحُكُمْ ﴾

( الآية ٢١ سورة النساء )

فكان وكيف تأخرونه ، هذه دليل على أنه لا يوجد وجه من وجوه الحق يبيح لك أن تأخذ منها مهرها ، فساعة يستفهم فيقول : « كيف » فهذا تعجيب من أن تحدث هذه ، وقلنا : إن كل المراتب بين اثنين لا تعطى إلا حقوقاً دون العرض ، ولكن ميثاق الزواج يعطى حقوقاً في العرض ، ومن هنا جاء غلط الميثاق ، وكل عهد وميثاق بين اثنين قد ينصب إلى المال ، وقد ينصب إلى الخدمة ، وقد ينصب إلى أن تغفل عنه النتيجة ، وقد ينصب إلى أنك تعطيه مثلاً المعونة ، هذه ألوان من الموائيق إلا مسألة العرض ، فمسألة العرض عهد خاص بين الزوجين ، ومن هنا جاء الميثاق الغلط .

وبعد ذلك يتناول الحق سبحانه وتعالى قضية يستديم بها ظهر الأسرة وعقافها وكرامتها وهزتها ، ويقر لأطراف الأسرة المحبة والمودة فلا يدخل شيء يقضي حل هذه المحبة والمودة ويدخل نزغ الشيطان فيها . قال الحق سبحانه :

﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ  
النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً  
وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾

فكان هذه مسألة كانت موجودة ، كان ينكح الولد زوج أبيه التي هي غير أمه . و« صفوان بن أمية » وهو من سادة قریش قد خلف أباه أمية بن خلف حل « فاختة بنت الأسود بن المطلب » كانت تحت أبيه ، فلما مات أبوه تزوجها هو ، ويريد الحق سبحانه وتعالى أن يبعد هذه القضية من محيط الأسرة ، لماذا ؟ لأن الأب والابن لهما من العلاقات كالمودة والرحمة والحنان والمطف من الأب ، والبر والأدب ، والاستكانة ، وجناح الذل من الابن ، فحين يتزوج الرجل امرأة وله ابن ، فذلك دليل على أن الأب كان متزوجاً أمه قبلها ، وكان الزيجة الجديدة طرأت على الأسرة .

وسبحانه يريد ألا يجعل العين من الولد تتطلع إلى المرأة التي تحت أبيه ، ربما رافته ، ربما أعجبت ، فإذا ما رافته وأعجبت فأقل أنواع التكثير أن يقول بينه وبين نفسه : بعدما يموت أبي أتزوجها ، فحين يوجد له الأمل في أنه بعدما يموت والده يتزوجها ، ربما يفرح بموت أبيه ، هذا إن لم يكن يسعى في التخلص من أبيه ، وأنتم تعلمون معار الغرائز حين تأتي ، فيريد الحق سبحانه وتعالى أن يقطع على الولد أمل الالتقاء ولو بالرجاء والتمنى ، وأنه يجب عليه أن ينظر إلى الجارية أو الزوجة التي تحت أبيه نظره إلى أمه ، حين ينظر إليها هذه النظرة تمتنع نزعات الشيطان .

فيقول الحق : « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم » والنكاح هنا يطلق فينصرف إلى الوطء والدخول ، وقد ينصرف إلى العقد ، إلا أن انصرافه إلى الوطء والدخول - أي العملية الجنسية - هو الشائع والأولى ، لأن الله حينما يقول : « الزاني لا ينكح إلا زانية » معناها أنه ينكح دون عقد وأن تتم العملية الجنسية دون زواج .

والحق هنا يقول : « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف » فما هو السلف هذا ؟ إن ما سلف كان موجوداً ، أي جاء الإسلام فوجد ذلك الأمر متبعاً ، وجاء الإسلام بتحريم مثل هذا الأمر . فالزمن الجديد بعد الإسلام لا يحمل أن يحدث فيه ذلك وإن كان عقد النكاح قد حدث قبل الإسلام ، ولذلك قال - سبحانه - : « إلا ما قد سلف » فجاء بـ ( ما ) وهي راجعة للزمن . كان الزمن الجديد لا يوجد فيه هذا .

هب أن واحداً قد تزوج بامرأة أبيه ثم جاء الحكم . . أيقول سلف أن تزوجتها قبل الحكم ! نقول : لا الزمن انتهى ، إذن فقله : « ما قد سلف » يعني الزمن ، وما دام الزمن انتهى يكون الزمن الجديد ليس فيه شيء من مثل تلك الأمور . لذا جاءت ( ما ) ولو جاءت ( من ) بدل ( ما ) لكان الحكم أن ما نكحت قبل الإسلام تبقى معه ، لكنه قال ( إلا ما قد سلف ) فلا يصح في المستقبل أن يوجد منه شيء البتة ويجب التفريق بين الزوجين فيما كان قائماً من هذا الزواج .

والحق سبحانه وتعالى يريد أن يبين لنا أنه حين يشرع فهو يشرع ما تقتضيه الفطرة



السليمة . فلم يقل : إنكم إن فعلتم ذلك يكون فاحشة ، بل إنه برغم وجوده من قديم كان فاحشة وكان فعلاً قبيحاً ، إنه كان فاحشة ومقناً وساء سيلاً ، وما كان يصح بالفطرة أن تكون هذه المسألة على تلك الصورة ، إلا أن الناس عندما فسدت فطرتهم لجأوا إلى أن يتزوج الرجل امرأة أبيه ، ولذلك إذا استقرأت التاريخ القديم وجدت أن كل رجل تزوج من امرأة أبيه كان يُسمى عندهم نكاح « الهفت » والولد الذي ينشأ بِسُورته « الهفتى » أى المكروه .

إذن فقوله : « إنه كان » أى قبل أن أحكم أنا هذا الحكم ، كان فاحشة ومقناً وساء سيلاً . فالله يوضح : إننى أشرع لكم ما تنقضه الفطرة . والفطرة قد تنطمس في بعض الأمور ، وقد لا تنطمس في البعض الآخر لأن بعض الأمور فاقمة وظاهرة والتحریم فيها يتم بالفطرة .

مثال ذلك : أن واحداً ما تزوج أمه قبل ذلك ، أو تزوج ابته ، أو تزوج أخته . إذن فيه أشياء حتى في الجاهلية ما اجتراً أحد عليها . إذن جاء بالحكم الذي يحرم ما اجترات عليه الجاهلية وتجاوزت وتخطت فيه الفطرة ، فقال سبحانه : « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء إلا ما قد سلف » أى مضى .

لقد وصف سبحانه نجاح الأبناء لزوجات آبائهم بأنه « كان فاحشة » أى قبيحاً ، و« مقناً » أى مكروهاً ، « وساء سيلاً » أى في بناء الأسرة .

ثم شرع الحق سبحانه وتعالى يبين لنا المحرمات وإن كانت الجاهلية قد اتفقت فيها ، إلا أن الله حين يشرع حكماً كانت الجاهلية سائرة فيه لا يشرعه لأن الجاهلية فعلته ، لا . هو يشرعه لأن الفطرة تنقضه ، وكون الجاهلية لم تفعله ، فهذا دليل على أنها فطرة لم تستطع الجاهلية أن تغيرها ، فقال الحق سبحانه وتعالى :

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ

وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ  
وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلْفِئَةُ أَرْضَعْتَكُمْ  
وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ  
وَرَبَائِبُكُمْ أَلْفِئَةُ فِي حُجُورِكُمْ مِمَّنْ  
نَسَأَ بِكُمْ أَلْفِئَةُ دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا  
دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلِيلُ  
أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ  
تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ  
إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٣﴾

من الذي يحلل ويحرم ؟ إنه الله ، فهم رغم جاهليتهم وغفلتهم عن الدين حرموا  
زواج المعارم ، فعلى الذى لم يتدين بدين الإسلام توجد عنده محرمات لا يقرها .  
أى أنهم قد حرموا الأم والبنت والأخت . . إلخ ، من أين جاءتهم هذه ؟ الحق  
يوضح :

﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾

( من الآية ٢٤ سورة فاطر )

ومنهج السماء أنزله الله من قديم بدليل قوله :

﴿ قَالَ أَهَطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَلِمَا بَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ

اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴿٢٦﴾ ﴾

( سورة طه )

فبمجرد أن خلق الله آدم وخلق زوجته ، أنزل لها المنهج ، هذا المنهج مستوفى الأركان ، إذن بقاء الأسماء التي جاء الإسلام فوجدناها على الحكم الذي يريد الإسلام إنما نشأ من رواسب الديانات القديمة ، وإن أخذ محل المادة وحل القطرة . . أي أن الناس اعتادوه وفطروا عليه ولم يخطر ببالهم أن الله شرعه في ديبات سابقة .

والعلوم الحديثة أعانتنا في فهم كثير من أحكام الله ، لأهم وجدوا أن كل تكاثر سواء أكان في النبات أم في الحيوان أم في الإنسان أيضاً ، كلما ابتعد النوعان الذكورة والأنوثة ، فالنسل يحمى قوياً في الصفات . أما إذا كان الزوج والزوجة أو الذكر والأنثى من أي شيء : في النبات ، في الحيوان ، في الإنسان قريين من اتصال البنية الدموية والجنسية فالنسل ينشأ ضعيفاً ، ولذلك يقولون في الزراعة والحيوان : « نهجن » أي نأق الأنوثة بذكورة من بعيد . والنبي عليه الصلاة والسلام يقول لنا :

( اغتربوا لا تضرُّوا ) وقال : « لا تنكحوا القرابة القريبة فإن الولد يخلق ضالواً »<sup>(١)</sup>

فالرسول يأمرنا حين نريد الزواج ألا نأخذ الأقارب ، بل علينا الابتعاد ، لأننا إن أخذنا الأقارب فالنسل يحمى هزئلاً . وبالأستبراء وجد أن العائلات التي جعلت من سنتها في الحياة ألا تنكح إلا منها ، فبعد فترة ينشأ فيها ضعف عقل ، أو ضعف جنس ، أو ضعف مناعى ، فقول رسول الله : « اغتربوا لا تضرُّوا » أي إن أردتم لزواج فلا تأخذوا من الأقارب ، لأنكم إن أخذتم من الأقارب همزلوا ، فإن « ضوى » بمعنى « هزل » فإن أردتم ألا تضرُّوا ، أي ألا همزلوا فابتعدوا ، وقبلها يقول النبي هذا الكلام وجد بالاستبراء في البيئة الجاهلية هذا . ولذلك يقول الشاعر الجاهلي :

أنصح من كان بعيد الم

( ١ ) رواه إبراهيم الحارثي مرطوعاً إلى قنبي صل الله عليه وسلم « ورواه مورقفاً على عمر ، وقد روى إبراهيم الحارثي في غريب الحديث من عمرو بن عبد الله أنه قال : ( يا بني الساب قد أتيتكم فأنكحوا في الغرائب ) من كتاب إسماء علوم الدين للإمام الغزالي .

## ترويح أبناء بنات العم فليس ينجو من ضوى وسقم

فقد يضوى سليل الأقارب ، وعندما في الأحباء الشعبية عندما يمدحون واحداً يقولون : « فتوة » أى فنى لم تلده بنت عم قرية . وفي النبات يقولون : إن كنت تزرع ذرة في محافظة الغربية لابد أن تأن بالتقوى من محافظة الشرقية مثلاً ، وكذلك في البطيخ الشيليان . يأتون ببذوره من أمريكا ، فيزرعونها فيخرج البطيخ جيلاً لذيذاً ، بعض الناس قد يرفض شراء مثل تلك البذور لغلوثمتها . فيأخذ من بذور ما زرع ويجعل منه التقوى ، ويخرج المحصول ضعيفاً . لكن لو ظل يأتى به من الخارج وإن وصل ثمن الكيلو مبلغاً كبيراً فهو يأخذ محصولاً طيباً .

وكذلك في الحيوانات وكذلك هنا ؛ ولذلك كان العرب يقول : مادك ودهوس الأبطال كاهن الأعجمية ؛ لأنه جاء من جنس آخر . أى أن هذا الرجل البطل أخذ الخصائص الكاملة في جنس آخر . فلما فتح الخصائص الكاملة بالخصائص الكاملة يعطى الخصائص الأكمل ، إذن فتحریم الحق سبحانه وتعالى زواج الأم والأخت وكافة المحارم وإن كانت عملية أدبية إلا أنها أيضاً عملية عضوية . « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » لماذا ؟ لأن هذه الصلة صلة أصل ؛ والصلة الأخرى صلة فرع ، الأمهات صلة الأصل ، والبنات صلة الفرع ، « وأخواتكم » وهى صلة الأخ بأخته إنها بنوة من والد واحد ، « وعهنتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » .

إذن فالمسألة مشتبكة في القرابة القريبة . والله يريد قوة النسل ، قوة الإنجاب ، ويريد أمراً آخر هو : أن العلاقة الزوجية دائماً عرضة للأغيار النفسية ، فالرجل يتزوج المرأة وبعد ذلك تلى أغوار نفسية ويحدث بينها خلاف مثلما قلنا في قوله تعالى : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج » ، ويكره منها كذا وكذا ، فكيف تكون العلاقة بين الأم وابنها إذا ما حدث شيء من هذا ؟! والمفروض أن لها صلة تحتم عليه أن يظل على وفاء لها ، وكذلك الأمر بالنسبة للبنت ، أو الأخت ، أو العممة ، أو الخالة ، فإما الحق الرجل : ابتعد بهذه المسألة عن مجال الشقاق .

ومن حسن العقل وبعد النظر ألا ندخل المقابلات في الزواج ، أو ما يسمى « بزواج البدله » ، حيث يتبادل رجلان الزواج ، يتزوج كل منهما أخت الآخر مثلاً ، فإذا حدث الخلاف في شيء حدث ضرورة في مقابله وإن كان الرفاق سائداً . فحسن الفطنة يقول لك : إياك أن تزوج أختك لواحد لأنك ستأخذ أخته ، فقد تنفق زوجة مع زوجها ، لكن أخته قد لا تتوافق مع زوجها الذي هو شقيق للأخرى . وتصوروا ماذا يكون إحساس الأم حين ترى الغريبة مرتاحة عند ابنها لكن ابنتها تعاني ولا تجد الراحة في بيت زوجها . ماذا يكون الموقف ؟ نكون قد وسعنا دائرة الشقاق والنفاق عند من لا يصح أن يوجد فيه شقاق ولا نفاق .

والحكمة الإلهية ليست في مسألة واحدة ، بل الحكمة الإلهية شاملة ، تأخذ كل هذه المسائل ، « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم » والمحرم هنا بطبيعة الحال من الأمهات وإن علون ، فالتحريم يشمل الجدة سواء كانت جدة من جهة الأب ، أو جدة من جهة الأم . وما ينشأ منها . وكل واحدة تكون زوجة لرجل فلها حرمة عليه ، « وبناتكم » وبنات الابن وكل ما ينشأ منها ، وكذلك بنات البنت ، « وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللائق أرضعنكم » .

ولماذا يحرم الحق « أمهاتكم اللائق أرضعنكم » ؟ لأنها بالإرضاع تسهم في تكوين خلايا فيمن أرضعته ؟ ففيه بضعمة منها ، ولهذا البضعمة حرمة الأمومة ، ولذلك قال العلماء : يحرم زواج الرجل بامرأة جمعه معها رضاعة يقلب على الظن أنها تنشئ خلايا ، وحلل البعض زواج من رضع الرجل منها عصة أو مصتين مثلاً ، إلا أن أبا حنيفة رأى تحريم أى امرأة رضع منها الرجل ، وأفتى المحققون وقالوا : لا تحرم المرأة إلا أن تكون قد أرضعت الرجل . أو رضع الرجل معها خمس رضعات مشبعات . أو يرضع من المرأة يوماً وليلة ويكفى بها ، وأن يكون ذلك في مدة الرضاع . وهى بنص القرآن مستان . « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » .

وهذه المسألة حدث الكلام فيها بين سيدنا الإمام على - رضوان الله عليه وكرم الله

وجهه - وسيدنا عثمان - رضى الله عنه - حينما جلموا بامرأة ولدت لسته شهور وكان الحمل التاسع يمكث تسعة أشهر ، وأحيانا نادرة يولد الطفل بعد سبعة أشهر ، لكن أن تلد امرأة بعد ستة شهور فهذا أمر غير متوقع . . ولذلك أراد عثمان - رضى الله عنه - أن يقيم الحد عليها ، لأنها مادام ولدت لسته أشهر تكون خاطئة ، لكن سيدنا علي - رضوان الله عليه وكرم الله وجهه - أدرك المسألة .

قال : يا أمير المؤمنين ، لماذا نقيم عليها الحد ؟ فقال عثمان بن عفان : لأنها ولدت لسته أشهر وهذا لا يكون . وأجرى الله فتوحاته على سيدنا علي ، وأجرى النصوص على خياله ساعة الفتيا ، وهذا هو الفتح ، فقد يوجد النص في القرآن لكن النفس لا تنسبه له ، وقد تكون المسألة ليست من نص واحد . بل من اجتماع نصين أو أكثر ، ومن الذى يأتى فى خاطره ساعة الفتيا أن يطوف بكتاب الله ويأتى بالنص الذى يسعفه ويساعده على الفتيا ، إنه الإمام علي ، وقال لسيدنا عثمان : الله يقول غير ذلك ، قال له : وماذا قال الله فى هذا ؟ قال :

﴿وَالْوَلَدُكَ يَرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾

(من الآية ٢٣٣ سورة البقرة)

إذن فالإمام الرضاعة يكون فى حولين كاملين أى فى أربعة وعشرين شهرا ، - والتاريخ عيوب بالتوقيت العربى - والحق سبحانه قال أيضا :

﴿وَحَمْلُهُ وَنِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾

(من الآية ١٥ سورة الأحلاف)

فلذا كان مجموع أشهر الحمل والرضاع ، ثلاثين شهرا ، والرضاع التام أربعة وعشرون شهرا ، إذن فمدة الحمل تساوى ستة أشهر .

هكذا استنبط سيدنا علي - رضى الله عنه وكرم الله وجهه - والإنسان قد يعرف آية وتفسر عنه آيات ، والله لم يختص زما معينة بحسن الفتيا وحرم الأزمنة الأخرى ، وإنما نبهت الله تكون لكل الأزمان ، فقد يقول ناقل : لا يوجد فى المسلمين من يصل بعمله إلى مرتبة الصحابة ، ومن يقول ذلك ينسى ما قاله الحق فى سورة الواقعة :

﴿وَالسَّاقُونَ السَّاقُونَ ١٥ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ١٦﴾ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ١٧ ثَلَاثَةٌ  
مِّنَ الْأَوَّلِينَ ١٨ وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ ١٩﴾

(سورة الواقعة)

اي ان الآخرين ايضا لن يجرموا من أن يكون فيهم مقربون قادرون على استيعاب النصوص لاستنباط الحكم ، إذن فالرضاع : مصة أو مصتان ، هذا مذهب ، وعشر رضعات مذهب آخر ، وخمس رضعات مشبهات مذهب ثالث ، وأخذ جمهور الفقهاء بالمتوسط وهو خمس رضعات مشبهات تحرم من الزواج ، لكن بشرط أن تكون في مدة الرضاع ، فلو رضع في غير مدة الرضاعة ، نقول : إنه استغنى بالأكل وأصبح الأكل هو الذي يعطيه مقومات البنية .

إذن فمسألة الرضاع متشعبة ؛ لأن النبي عليه الصلاة والسلام قال : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » (١) .

والمحرم من الرضاع هو : الأم من الرضاع ، والبنت من الرضاع ، والأخت من الرضاع ، والعممة من الرضاع ، والحالة من الرضاع ، وهكذا نرى أنها عملية متشعبة تحتاج من كل أسرة إلى اليقظة ، لأننا حين نرى أن بركة الله لا تحوم حول كثير من البيوت لا بد أن ندرك لها أسبابا ، أسباب البعد عن استقبال البركة من الله . . . فالإرسال الإلهي مستمر ، ونحن نريد أجهزة استقبال حسنة تحسن الاستقبال ، فإذا كانت أجهزة الاستقبال خربة ، والإرسال مستمرا فلن يستفيد أحد من الإرسال ، وهب أن محطة الإذاعة تذهب ، لكن المذياع خرب ، فكيف يصل الإرسال للناس ؟

إذن فعدد الله وبركات الله المتنزلة موجودة دائما . . . ويوجد أناس لا يأخذون هذه البركات ، لأن أجهزة استقبالها ليست سليمة ، ولول جهاز لاستقبال البركة أن البيت يبقى على حل في كل شيء . . . يعني : لقاء الزوج والزوجة على حل ، وكثير من

(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن عائشة .

الناس يدخلون في الحرمة وإن لم يكن بقصد ، وهذا ناشئ من المحرم والاختلاط والقوضي في شأن الرضاعة ، والناس يرضعون أبناءهم هكذا دون ضابط وليس الحكم في باهم . وبعد ذلك نقول لهم : يا قوم أنتم احتظمت لأولادكم فيها يؤدي إلى سلامة بنيتهم ، فكان لكل ولد ملف فيه : شهادة الميلاد ، وفيه ميعاد تلقى التطعيمات ضد الدفتريا ، وشلل الأطفال وغير ذلك .

فلماذا يا أسرة الإسلام لا تضعون ورقة في هذا الملف لتضمنوا سلامة أسركم ، ويكتب في تلك الورقة من الذي أرضع الطفل غير أمه ، وساعة يأتى للزواج نقول : يا موثق هذا ملفه إنه رضع من فلانة ، في هذا الملف تدرج أسماء النساء اللاتي رضع منهن . . فتنبئ بذلك أسرة جديدة هل أسس إيمانية سليمة ، بدلا من أن نقاجىء رجلا تزوج امرأة ، وعاشا معا وأنجبا وبعد ذلك يتبين أنها رضعا معا ، وبذلك نصير المسألة إلى إشكال شرعي وإشكال مدني وإشكال اجتماعي ناشئ من أن الناس لم تعد لمنهجها الإيماني ما أصلته لمنهجها المادي .

إذن فلا بد من التزام كل أسرة أن تأتى في ملف ابنها أو بنتها وتضع ورقة فيها أسماء من رضع منهن المولود . وعلى كل حال لم تعد هناك الآن ضرورة أن تأتى بمرضعة للأولاد ، فاللبن الجفاف من الحيوانات يكفى ويؤدي المهمة ، وصرفنا لا ندخل في المناهة التي قد تؤدي بنا في المستقبل إلى أن الإنسان يتزوج أخته من الرضاعة لو أمه من الرضاعة ، لو أى شيء من ذلك ، وبعد ذلك تمنع بركة الله من أن تمتد إلى هذه الأسرة . « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » . ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » (١) .

وجاء القرآن بالأمور البارزة فيها فقط ، « وأمهات نسائكم » فإذا تزوج رجل من امرأة ولها أم ، بالله أينزوج أمها أيضا ؟ إنها عملية غير مقبولة ، « وبناتكم اللاتي حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » . الربيبة هي بنت المرأة من غير زوجها . فقد يتزوج رجل من امرأة كانت متزوجة من قبل وترملت أو طلقت بعد أن ولدت

(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن عائشة .



بتا . هذه البنت بسمونها « ربية » وزوج الأم الجديد سيُدخلها في حايته وفي تربيته ، وبذلك تلتحق مرتبة البنوة . والأمر هنا مشروط : « من نأثكم اللاتي دخلتم بين فإن لم تكونوا قد دخلتم بين فلا جناح عليكم » فإدام الرجل قد عقد على المرأة ولم يدخل بها تكون بنتها غير محرمة . أما العقد على البنت حتى دون دخول فإنه يجرم الأمهات .

« وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » أى زوجة الابن ، وكلمة « من أصلابكم » تدل على أنه كان يطلق لفظ « الأبناء » على أناس ليسوا من الأصلاب ، وإلا لو أن كلمة « الأبناء » اقتصررت في الاستعمال على أولاد الإنسان من صلبه ، لما قال : « أبنائكم الذين من أصلابكم » .

إذن كان يوجد في البيئة الاجتماعية أبناء ليسوا من الأصلاب هم أبناء الثقبى ، وكانت هذه المسألة شائعة عند العرب ، فكان الرجل يتبنى طفلاً ويلحقه بنسبه ويطلق عليه اسمه ويرثه . وجاء الإسلام ليحول : لا ، لا يصح أن تنسب لنفسك من لم تنجبه ، لأنه سيدخل في مسألة أخوة لابتك مثلاً ، سيدخل على محارمك ، ولذلك أنهى الله هذه المسألة ، وجاء هذا الإنهاء على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد كانت المسألة متأصلة عند العرب .

ونعلم أن زيد بن حارثة خُطف من أمه ، وبعد ذلك بيع على أنه رقيق ، واشتراه حكيم بن حزام . وانخذله سيدتنا خديجة وبعد ذلك وهبه لسيدنا رسول الله . وصار زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعندما علم أهل زيد أن ولد لهم الفتى خُطف فلبيا موجود في مكة جاءوا إليها ، فركلوا زيد بن حارثة ، ولما سألوه أن يعود معهم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنا أخيره بين أن يذهب معكم أو أن يبقى معي ، انظروا إلى زيد بن حارثة كيف صنع به إيمانه وجهه لسيدنا رسول الله : قال : ما كنت لأختار على رسول الله أحداً . وظل مع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأراد الرسول أن يكرمه على العادة التي كانت شائعة فسياه « زيد بن محمد » وثبناه .

إذن فالمسألة وصلت إلى بيت النبوة ، الثبني وصل بيت رسول الله صلى الله عليه

وسلم ، وأراد الله أن ينهى هذه المألة فقل سبحانه :

﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾

(من الآية ٤٠ سورة الأنساب)

هذا يدل على أن صرامة التشريع لا تجعل أحداً حتى ولا محمداً بن عبد الله وهو رسول ، وما كان محمد أباً أحد من رجالكم .

وبعض الناس الذين يتسقطون للقرآن يقولون : إن رسول الله كان عنده إبراهيم وكان عنده الطيب وكان عنده القاسم ، ونقول : أكان هؤلاء رجالاً ؟ لقد ماتوا أطفالاً ، والكلام « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم » ، وهب أنهم كبروا وصاروا رجالاً ، أقال من رجالكم أم من رجاله ؟ قال : « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم » أي لا يمنع أن يكون أباً أحد من رجاله ، هو أبو القاسم وأبو الطيب وأبو إبراهيم هم أولاده فانهمروا القول .

وهذه المألة أخذت ضجة عند خصوم الاسلام والمستشرقين والحق سبحانه وتعالى وإن كان قد عدل لرسوله صلى الله عليه وسلم ، فتعديل الله لرسوله يشرف رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن من الذي يعدل لمحمد ؟ إنه الله الذي أرسله .

ويقول : « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » . ومفهوم هذه العبارة أن المحرمة إنما هي حليلة الابن من الصلب . وقوله : « من أصلابكم » يدل على أنه كان هناك أبناء ليسوا من الصلب ، إذن فالنبي كان موجوداً قبل نزول هذا الحكم ، وأراد الله أن يبطل عادة النبي ، وكانت متغلغلة في الأمة العربية ، فأبطلها على يد سيدنا رسول الله ، لا مشرعاً ينقل حكم الله فحسب ، ولكن مطبقاً يطبق حكم الله في ذاته وفي نفسه حتى يأخذ الحكم قداسته ، ويجب أن نفطن إلى أن فكرة النبي كانت في ذاتها تهدف إلى أن ولداً نجيباً يلحقه رجل به ليعطيه كل حقوق أولاده كلون من التكريم .

ولذلك علينا أن نلاحظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تصرف بالكمال البشري

في إطار العدل البشري . والعدل هو : القسط ، وساعة نبي زيد بن حارثة وسماه زيد بن محمد إنما كان يهدف إلى أن يعوضه والده ، لأن زيدا اختار رسول الله على أبيه ، إذن فكان ذلك التنبؤ من رسول الله كمالا وعدلا بشريا بالنسبة للوفاء لواحد أثر اختياره على اختيار أهله فإذا أراد الله أن يصوب فيكون كمالا إلهيا وعدلا إلهيا ، فلا غطاضة عند أحد أن يُصوب الكمال البشري بالكمال الإلهي ، ولا أن يصوب العدل البشري والقسط البشري بالعدل الإلهي والقسط الإلهي ، وأنزل الله وهو أحكم القائلين هذا الحكم بعبارة تعطي ذلك كله :

﴿ أَدْعُوهُمْ إِلَى بَابِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾

( من الآية • سورة الأعراف )

أي إن دعاءهم لأبائهم « أقسط عند الله » . وكلمة : « أقسط » إياكم أن تكونوا بعدتم ونأيتم بها عن « عظيم » و« أعظم » ، إنك ساعة تأن بصيغة التفضيل يكون للمقابل لها وصفا من جنسها ، ف« أعظم » المقابل لها « عظيم » ، و« أقسط » المقابل لها « قسط » ، فما فعله رسول الله هو قسط وعدل ، ولكن ما عدله الله أقسط مما صنعته رسول الله . إذن فيجب أن نقتن إلى أن الكمال البشري والعدل البشري شيء ، والكمال الإلهي والعدل الإلهي شيء آخر . ومن نقله الله من عدل بشريته إلى عدل ألوهيته يكون قد تلقى نعمة كبرى .

وإذا ما حاول المستشرقون أن يأخذوا هذه المسألة على أن ربنا عدل له ويحاولوا أن يلصقوا برسول الله صلى الله عليه وسلم خطأ ما ، نقول لهم : انتم لا تحسنون تقدير الأمر ولا تفهمون المراد من ذلك ، فالذي صوب هو الله الذي أرسله ، وقد صوب له فعلا فعله في إطار البشرية ، وقال الحق : « هو أقسط عند الله » ومن الذي يجعل البشر متساوين مع الله في القسط والعدل والكمال ؟

إن هناك قصة طار بها المستشرقون فرحا وكذلك يروجها خصوم الإسلام من أبناء الإسلام ، لأن من مصلحة خصوم الإسلام « وكذلك الذين لا يحملون من الإسلام إلا اسمه » يروجون أن هذا الذين يخترى على أكاذيب - والعياذ بالله - فإدام الواحد منهم لا يقدر أن يحمل نفسه على منهج الدين لا يكون له مندوحة ولا نجاة إلا أن يقول :

هذا الدين غير صحيح ، لأن هذا الدين إن كان صحيحا فسوف يهلك هو ومن على شاكلته ، فيكذبون أنفسهم وينكرون على الدين أملاً في النجاة في ظنهم إذ لا منجى ولا أمل هؤلاء إلا أن يكون الدين كلباً كله .

لنتظر إلى القصة التي طار بها المستشرقون فرحاً : النبي صلى الله عليه وسلم هو محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب ، وكان عبدالمطلب له بنت اسمها : أميمة بنت عبدالمطلب ، وهي بذلك تكون اختاً لعبدالله بن عبدالمطلب . وأنجبت أميمة بنتاً اسمها « برة » ، وغير النبي صلى الله عليه وسلم اسمها ، لأنه صلوات الله وسلامه عليه كان له ملحظ في الأسماء ، اسمها « برة » . والاسم جميل لأنه من البر وهو صفة تجمع كل خصال الخير ، لكن رسول الله كره أن يقال فيها بعد : خرج رسول الله من عند « برة » ، فسمّاها « زينب » .

« برة » هذه هي بنت أميمة فهي ابنة عمّة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وزيد ابن حارثة - كما قلنا - كان طفلاً ثم خطف وسُرق ، وبيع وانصرف إلى ملكية رسول الله ، وبعد ذلك أراد رسول الله أن يكرمه على ما يقتضيه كماله البشري وعقله البشري فسمّاها « زيد بن محمد » .

وعندما أراد زيد بن محمد أن يتزوج . . زوجته رسول الله من « برة » على مضض منها ، لأنه مؤل ، وهي بنت سيد قريش . وكان ملحظ الرسول صلى الله عليه وسلم أنه يريد أن يجعل من المسلمين مزيجاً واحداً ، فلا فرق بين مؤل وسيد ، وزوج بنت عمته لزيد ، وبعد الزواج لم ينشأ بينهما رد ، وكل هذه تمهيلات الأقدار للأقدار .

بأنه لو أنها كانت أخذته عن حب وكان بينهما وثام ، وبعد ذلك أراد الله أن يشرع فهل يشرع على حساب قللين متعاطفين متحابين ليمزقهما ؟ لا ، المسألة - إذن - تمهيد من أولها ، فلم تكن لها رغبة فيه . وعندما يجد الرجل أن المرأة ليس لها رغبة فيه ، تهيج كرامته ، وخصوصاً أنه صار ابناً بالنبي لرسول الله ، ويكون رفض امرأته له مسألة ليست هيئة ، ونصعب عليه نفسه ، فيأتى لرسول الله شاكياً ، وقال له : لم

تعجني معاشرته برة ، وأريد أن أفارقها ، وكان ذلك تمهيداً من الله سبحانه لأنه يريد أن ينهي مسألة التبي ، فقد كانوا في الجاهلية يحرمون أن يتزوج الرجل امرأة ابنه التبي ، ولذلك يقول الحق :

﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾

(من الآية ٣٧ سورة الأحزاب)

ومادام يقول له : « أمسك عليك زوجك » فالكلام إذن قد جاء معبراً عن رغبة زيد في أن يفارقها ، لكن خصوم الإسلام وأبواقهم من المسلمين يقولون في قوله : « وتخفي في نفسك » إن محمداً كان محبباً للمرأة ويريد أن يتزوجها ، وتخفي هذه الحكاية .

نقول لهم : كونوا منطقيين وافهموا النص ، فربنا يقول : « وتخفي في نفسك » ، أنتم أخذتم منها أن النبي كان يريد أن يتزوجها . والحق قال : « وتخفي في نفسك ما الله مبديه » . فإذا كنت تريد أن تعرف ما أخفاه رسول الله ، فاعرف ما أبداه الله ، هذه هي عدالة الاستقبال ، وبدلاً من أن تقول هذا الكلام كي تشفي مرض نفسك انظر كيف أعطاك ربنا من تفاصيل الحكاية . قال سبحانه : « وتخفي في نفسك ما الله مبديه » . فإذا أبدى ربنا ؟ وحين يبدي ربنا أمراً يكون هو عين ما أخفاه رسوله ، فلما ذهب زيد للنبي وقال له : أريد أن أفارق « برة » قال له : « أمسك عليك زوجك » لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الله أنه يريد أن يزوجه « برة » التي هي امرأة زيد الذي تبناه كي ينهي مسألة التبي ، وإن امرأة التبي لا تحرم على الرجل ، ويطبّقها رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفسه .

لكن هناك أناس مازال عندهم مرض في قلوبهم ، وأناس منافقون ، والرسول عليه الصلاة والسلام أراد أن يكرن هذا الأمر واردا من الله في قرآنه . فلو كان قد قال هذا الأمر بمجرد الإيحاء الذي جعله الله بينه وبينه لقالوا : هذا كلام منه هو ؛ لذلك قال محمد صلى الله عليه وسلم لزيد : أمسك عليك زوجك ، فينزل ربنا الأمر كله قرآنا ، فلم يقل محمد : ألهتنى ربنا ، لو ألقى في روعي ، لا ، جاء هذا الأمر قرآنا ، ولذلك يقدم الحق سبحانه وتعالى هذه المسألة في سورة الاحزاب فيقول :

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مَرْمِيَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْفِتْنَةُ مِنْ أُمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ٥١ ﴾ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتُخْفِي النَّاسَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَخْفَى فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ٥٢ ﴾

(سورة الاحزاب)

فانه انعم على زيد بالإسلام وانعمت أنت يا رسول الله عليه بالنبي فلا تخش الناس أن يقولوا : طلق المرأة من زيد ليتزوجها . كان زواج « زيد » من « زينب » ، كان لغاية واحدة وهي أن تكون « برة » التي سماها رسول الله « زينب » منكوبة لزيد الذي تبناه رسول الله بدليل : « فلما قضى زيد منها وطرا » أي أدى المهمة ، فأردنا أن نعطي الحكم : « زوّجنا » فمن الذي زوّج ؟ إنه الله ، وليس رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي تزوج .

فإن كنتم تريدون أن تصعدوا المسألة فاتركوا رسول الله في حاله ، وصعدوها إلى ربنا ، فقولوا سبحانه : « فلما قضى زيد منها وطرا » يدل على أن أصل الزواج من البداية محمد له ، فالغاية منه أن يقضى زيد منها وطرا وهو متبني رسول الله ، ويكون هذا الزواج عن كره منها « إنها غير موافقة عليه » وتنتقل المسألة عند زيد إلى عزة

ويقول : لا أريدها . ويذهب إلى الرسول ويقول : أريد أن أطلق « برة » فيقول له الرسول : « أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفى في نفسك ما الله مبديه » . والذي أبداه الله هو قوله لرسوله : « فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها » كأن الغاية من النكاح أن يقضى زيد منها وطرا وتنتهي الحكاية بالنسبة لزيد ، ويأتي الحكم بالنسبة لرسول الله فيقول ربنا : « زوجناكها » .

فالذي يريد أن يمسك المسألة لا يمسكها على الرسول ، لكن عليه أن يصمد بها إلى ربنا ، « زوجناكها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا » . كان العملية جاءت من أجل أن ما أبداه ربنا في زواج الرجل من مطلقة الولد المتبنى إذا قضى منها وطرا ، هذا ما أبداه ربنا ، إن الله حكم بأن الذي أخفاه النبي صلى الله عليه وسلم سيديه ، إن الوحي هو الذي بين السبب الباعث على زواج الرسول بزَيْنَب إنه قوله تعالى : « لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا » .

فالعلة في هذه العملية : يا ناس ، يا محمد ، يا زيد ، يا زينب ، أو يا من يجب أن يرجف ، العلة في كل ذلك علة إلهية من كمال إلهي وعدل إلهي يتركز في قوله سبحانه : « لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا وكان أمر الله مفعولا » ، والأدعياء : هم الذين يتبنونهم من غير ولادة .

وما دام ربنا يريد أمرا فلا بد أن يفعل ، وأنتم آمنتُم بأنه رسول ، وإن لم تؤمنوا بأنه رسول يكون تكذيبكم برسائله أكبر من أنكم تنقدون تصرفه ، فإن كنتم مكذبين أنه رسول ، فما شأنكم إذن ؟ إن تكذيبكم له كرسول هو أشد من أن تنقدوا تصرفا من تصرفاته بأنه تزوج من كانت امرأة ابنه المتبني . وإن آمنتُم بأنه رسول ، فهذا الرسول مبلغ عن الله .

إذن ففعل الرسول المبلغ عن الله هو الميزان للأعمال لا ما تصبونه أنتم من موازين . أتقولون للرسول الذي أرسله ربنا كي يبلغ منهجه ويطبق هذا المنهج ويكون هو ميزانا للتصرفات ، تقولون له : سنأخذ تصرفاتك ونعيد لها على الميزان

الذي نضحه ؟ ما كان يصح أن يفعل أحد هذا ، فإن قلت ذلك فقد عجلت الميزان من عندك ، ونقلت الأمر إلى غير الحق ، وهذا أول خطأ ؛ فالأصل في الرسول أن كل فعل له هو الكمال ، ولا ثاني أنت بميزان الكمال وثاني للرسول ونقول له : كيف فعلت هذه العملية ؟ لأنك عندما تقول ذلك فقد نصبت ميزان كمال من عندك ، وتأخذ تصرف الرسول لتزنه بميزان الكمال من عندك ، وهذا مناقض للحق لأنك آمنت بأنه رسول .

وبعد ذلك يأتي بالقضية العامة ليقول سبحانه :

﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ۚ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ۝ ﴾

( سورة الأحزاب )

وكلمة « أبا أحد » أي لم يكن أباً لأحد ، ماذا تفهم منها ؟ نفهم منها أنه أبوكم كلكم ، « ما كان محمد أباً أحد » لأنه أبو الجميع ، بدليل أن أزواجه أمهاتكم ، ومحرمات عليكم ، فهو إذن والدكم كلكم ؛ إذن فخذ بالك من دقة الأداء « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم » ويمنطق الواقع هو أب لكم كلكم ؛ لذلك هو لا يأخذ واحداً فقط ويقول : هذا ابني ، لا ، هو أب لكم كلكم . وكل المؤمنين أولاده بدليل أن أزواجه أمهات لهم ، قد يقول واحد : لقد كان عنده أبناء .

نقول له : إن أبناءه لم يبلغوا سن الرجولة ، وهب أنهم بلغوا سن الرجولة حتى باعتبار ما سيكون . فهؤلاء ليسوا رجالكم ولكنهم رجاله . « ولكن رسول الله وخاتم النبيين » والرسالة وختم النبوة به فوق شرف الأبوة . وجاء الحق بذلك حتى لا يجوز زيد ، فرسول الله قد شرفه ، وإن شرفك يا زيد أنك كنت تدعى ابن محمد ، فما يشرفك أكثر أنك مؤمن بمحمد كرسول ، فالعظمة في محمد صلى الله عليه وسلم أنه جاء رسولا .

ولذلك قلنا : إن هذه جعلت بنوة الدم بلا قيمة عند الأنبياء ، ونجد أن النبي جاء بمسلمان وهو من فارس وليس من قبيلته ولا هو بعربي وقال :



(سلمان منا آل البيت) (١)

وقول الحق : « ما كان محمد أبا أحد من رجالكم » بمفهوم العبارة ونضحها اللغوي والأداتي والأصولي أنه أبوكم كلكم ، فلا يتفرد به أحد دون الآخر ، ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء علياً ، وبمهما كان زيد ابن محمد ، أصبح زيداً ابن حارثة ، ومحمد هو رسول الله ، وما دمت أنت مؤمناً به - يا زيد - فمرسول الله هذه تعرض إلغاء الأبوة بالتبني بالنسبة لك ، ثم إنك داخل في الأبرة العامة من رسول الله للمؤمنين ، لأنك آمنت به كرسول ، إذن فعندما نحقق في هذه العبارة نجد أنه يُسأل زيداً أيضاً . وغير من هذا - أنك يا زيد - إن فقدت بين الناس اسم زيد ابن محمد ، وكنت تجعل ذلك شرفاً لك ، فأنت الوحيد من صحابة رسول الله الذي يُذكر في القرآن باسمه الشخصي ، وتصيح كلمة « زيد » قرأنا يُذكر ويُتلى ، ويتعبد بتلاوته ، ومحفوظاً على الألسنة ، ومرغوب الذكر ، إذن فقد عرضك الله يا زيد ، فقد قال الحق : « فلما قضى زيد منها وطراً » ومب أنه بقي زيد ابن محمد ، فما الذي يحدث ؟ سقراًها في السيرة ، لكن يرتفع شرف ذلك عندما نقرأها في كتاب الله المعجزة المتعبد بتلاوته ، الذي ضمن الله حفظه ، فقد ضمن الله لتخليد اسم زيد إلى أن تقوم الساعة ، إذن فذكره كزيد ابن محمد في حياته أولى أو ذكر زيد في القرآن ؟ إن ذكر اسمه في القرآن أولى ، « ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء علياً » .

إذن فقول الحق سبحانه : « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » يدل على أن حلائل الأبناء المتبين حل لكم ، بعد أن كانوا - في الجاهلية - يحرمون ذلك ، ويقول الحق من بعد ذلك : « وأن تجمعوا بين الأختين » وتحريم الجمع في الزواج بين الأختين لأن بينهما رَحماً يجب أن تظل معه المودة والرحمة والصفاء ، لكن إذا كانتا تحت رجل واحد تحدث عداوة ، « وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيماً » وهذا الجزء من الآية « وأن تجمعوا بين الأختين » مع استثناء الحق .

في قوله : « وأحل لكم ما وراء ذلك » قد حصل في فهمها والمراد منها خلاف ..

(١) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ .

ونقول أولا المرأة في ملك اليمين ليس لها حق بَيْعٍ سيدها في أن يطأها أو يستمتع بها ، فملك اليمين لا يوجب على السيد أن يجعل إماءه أمهات أولاد .

إن الأمام عليا - رضي الله عنه وكرم الله وجهه - وسيدنا عثمان - رضي الله عنه - أخذ كل واحد منهما موقفاً ، فسيدنا عثمان مثل عن الأخنين بما ملكت اليمين ؟ فقال : « لا أمرك ولا أنهلك أحلتها آية » حرمتها آية « فتوقف رضي الله عنه ولم يفت . أما سيدنا علي فقد حرم الجمع في وطء الأخنين بملك اليمين ، أما التملك من غير وطء فهو حلال ، وهذا هو الذي عليه أهل العلم بكتاب الله ولا اعتبار برأى من شذ عن ذلك من أهل الظاهر .

ويتابع الحق : « إلا ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيماً » أي أن هذا الأمر مادام قد سلف قبل أن يشرع الله ، فهو سبحانه من غفرانه ورحمته لم يزاخذنا بالقانون الرجمي ، فلا تجريم إلا بنص ولا عقوبة إلا بتجريم ، ومادام الحكم لم يأت إلا الآن فيطبق من الآن ولا يصح أن يجمع أحد أخنين تحته في نكاح أو في وطء بملك يمين ، ولا يجمع أيضا بينهما في زواج من إحداهما ووطء بملك يمين لأخرى . ويقول الحق من بعد ذلك :

وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ  
كُتِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا  
بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ  
مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ  
فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً